

العلاقات الأردنية - الفلسطينية:

إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل*

Jordanian-Palestinian Relations:

Where To? Four Scenarios for the Future

Mustafa Hamarneh, Rosemary Hollis

And Khilail Shikaki

London: Royal Institute of International Affairs,

In association with the Center for Strategic

Studies, Amman, and the Center for

Palestine Research and Studies, Nablus, 1997.

129 pages.

إن مطالب المسؤولين الأردنيين، مؤخراً، بدور لهم في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن الوضع النهائي للأراضي المحتلة، أبرزت جانباً حاسماً من جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط، هو الطبيعة غير المحددة، حتى الآن، فيما يتعلق بعلاقة الأردن بكيان فلسطيني يتم إنشاؤه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وترى هذه الدراسة أنه ينبغي للقيادتين الأردنية والفلسطينية أن تبادرا إلى تحديد علاقاتهما المستقبلية، لأنهما إذا لم تفعل ذلك فإن تلك العلاقات ستفرضها عليهما عملية السلام غير المستقرة، أو إسرائيلي، أو كلاهما معاً. ومع أنني لا أختلف مع هذه الأطروحة، فإن هناك مشكلة منهجية ناشئة عن الفرضية التي تؤكد هذه الدراسة، وهي انه ليس هناك أية خيارات خارج إطار عملية السلام الجارية بسيطرة إسرائيلية وأميركية. وفي رأيي أن هذه المقاربة تثير مشكلة في حد ذاتها، وخصوصاً أنها تضعف الهدف المعلن لهذه الدراسة (كما هو موجز على الغلاف الخلفي للكتاب): "إن العلاقات الأردنية - الفلسطينية أصبحت رهينة مصير العملية المضطربة للسلام العربي - الإسرائيلي. وتسعى هذه الدراسة لتحرير الأولى من الثانية، باستكشاف طرائق بديلة من التفكير وبالتالي تحديد الخيارات."

صحيح أن العلاقات الأردنية - الفلسطينية أصبحت رهينة عملية السلام العرجاء، لكن الكتاب لا يطرح اية "أفكار بديلة". وبدلاً من ذلك، يحصر المؤلفون

* المصدر: Journal of Palestine Studies, Vol. XXVIII, No. 3, Spring 1999, pp. 97-98.

أنفسهم ضمن معايير عملية السلام الشديدة الاضطراب. ولذا، فإن سيناريوهات العلاقات الأردنية - الفلسطينية المستقبلية تتوافق مع الحلول التي تفرضها إسرائيل، بدل اقتراح رؤية جديدة تتلاءم مع المصالح الأردنية والفلسطينية (أنظر الجدول رقم 3، ص 129).

وهكذا، فإن الدراسة تعرض أربعة سيناريوهات ممكنة للعلاقات الأردنية - الفلسطينية المستقبلية: "السيناريو الجارف"، وهو حصيلة انهيار عملية السلام أو شلها. وقد تكون انعكاساته مؤذية فيما يتعلق باستقرار الأردن والفلسطينيين والمنطقة؛ "السيناريو الوظيفي"، ومفاده أن تفرض حكومة إسرائيلية متشددة حلاً خاصاً بها، يقضي ببسط نفوذ إسرائيلي - أردني مشترك على الضفة الغربية. ويحذر المؤلفون من أن هذا السيناريو يقود إلى عدم الاستقرار، وخصوصاً أنه لا يلبي التطلعات الوطنية الفلسطينية، وسيواجه معارضة داخل الأردن (ص 22 - 23، 52 - 76)؛ "سيناريو الانفصال"، ويشمل اتفاقاً إسرائيلياً - فلسطينياً على تقسيم الضفة الغربية بالتساوي بين إسرائيل والفلسطينيين، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة النهائية الكاملة. ومن شأن هذا الحل أن يفصل الأردن عن الكيان الفلسطيني، وقد يعمق فقدان الثقة المتبادلة، ويزيد في حدة التوتر بينهما (ص 22 - 23، 77 - 101)؛ "سيناريو التعاون"، ويتطلب من الأردنيين والفلسطينيين التنسيق الفوري لموقف مشترك على طاولة المفاوضات، أو وضع إطار للتعاون بينهما بعد الانتهاء من تقرير وضع الضفة الغربية. وكلا الخيارين يستلزم قراراً استراتيجياً من كلتا القيادتين، يقضي بالاتفاق مبدئياً على الشكل المستقبلي للترابط بين الكيانين، سواء كان ذلك كونفدرالياً أو فدرالياً أو وحدة (ص 22 - 23، 102 - 103).

إن "سيناريو التعاون" الذي يؤيده الكتاب، هو نسخة منقحة عن فكرة قديمة، جرى عرضها بأشكال متعددة في السبعينات والثمانينات. لكن "التعاون" كان دائماً يعني، في قاموس إسرائيل والولايات المتحدة، استبعاد الاستقلال الفلسطيني، وإعطاء الأردن دور السيطرة في المعادلة. وفي الحقيقة، إن ياسر عرفات سارع إلى القبول بالبنود غير المتوازنة في اتفاقات أوسلو، مدفوعاً، جزئياً، بالرغبة في وضع لـ "الخيار الأردني". وفي رأي بعض الناقدين الأردنيين أن "التعاون" كان دائماً يعني إمكان قيام

وطن الأمر الواقع للفلسطينيين في الأردن، وهو ما يهدد هوية البلد واستقراره. وبعد ستة أعوام على اتفاقات أوسلو، لا يزال عرفات غير متأكد من تحقيق السيادة الكاملة، بينما يجدد الأردن مطالبته بدور في تقرير مستقبل الضفة الغربية.

ويعترف المؤلفون بدوام الشكوك المتبادلة بين الأردن والفلسطينيين، لكنهم لا يقترحون أية رؤية من شأنها أن تحرر العلاقات الأردنية - الفلسطينية من السيطرة الإسرائيلية، أو أن ترسي قواعد لعلاقات ثنائية متكافئة على الأقل. وهم على حق في رؤيتهم أن "التعاون في ظل الأوضاع الراهنة، أو التنسيق بين دولتين، يجب أن يسعى لتهدئة مخاوف شرق الأردن بطريقة ما، وللإقرار، في الوقت نفسه، بالتطلعات الوطنية للفلسطينيين من خلال جعل قيام دولتهم المستقلة شرطاً مسبقاً" (ص 10 - 11).

لكنهم يعرضون الخطة التي توصل إليها، سنة 1996، محمود عباس (أبو مازن) ووزير العمل الإسرائيلي آنذاك، يوسي بيلين، باعتبارها الخيار الذي "يتلاءم بسهولة" مع "سيناريو التعاون". ومن التفاصيل التي يوردها الكتاب عن "خطة بيلين - أبي مازن"، غير المنشورة بعد، قيام "دولة فلسطينية" مجردة من السلاح، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على المجال الجوي، ومشاركتها للفلسطينيين في مواردهم المائية. والبارز في هذه الخطة أن العاصمة الفلسطينية في القدس العربية ستقتصر على بلدات العيزرية والرام وأبو ديس (ص 15 - 17).

لم ينجح المؤلفون في أن يوضحوا كيف يمكن لهذا الخيار، الذي يديم الهيمنة الإسرائيلية، أن يكون منسجماً مع تطلعات الفلسطينيين إلى حقهم في تقرير المصير، أو أن يهدىء مخاوف شرق الأردن من عدم الاستقرار. ويبدو أن ما يجعل هذا الخيار جذاباً للمؤلفين هو الاعتقاد أن مهندسي هذه الخطة "يحبذان" احتمالات قيام كونفدرالية أردنية - فلسطينية (ص 16). ويتوافق مثل هذه الاستنتاجات مع الفرضية الأساسية في الكتاب، ومفاهاً أنه يمكن للعملية الراهنة أن تقدم حلاً لتعاون دائم ومفيد لكلا الطرفين، الأردني والفلسطيني.

وتوحي لغة الدراسة بأنها موجّهة، بصورة أساسية، إلى صانعي القرارات في الجانبين الأردني والفلسطيني، الذين ربطوا مصيرهم بعملية السلام الراهنة، والذين ليس لديهم أية مصلحة في بدائل منها. ولذا، فإن الاستنتاجات النهائية لهذه الدراسة محصورة في الخيارات التي أوجدها تناوب السلطة بين الحزبين الإسرائيليين، العمل

والليكود، وما يقدمانه من مقترحات. ويستند هذا التقويم إلى مضمون الكتاب الذي قد يعكس، أو قد لا يعكس، آراء جميع الخبراء المعنيين بالدراسة التي قامت بتمويلها مؤسسة فورد. ويشمل الكتاب أفكاراً ومعلومات قيّمة بشأن الديناميات الداخلية للنظامين السياسيين الأردني والفلسطيني، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والقيود الأمنية التي تؤثر في عملية السلام. ومع أنني لا أتفق مع الفرضيات والاستنتاجات الأساسية في الكتاب، فإنني أعتبر قراءته ضرورية، لأنها تتيح للمرء نظرة يقظة ومتنبهة إلى مستقبل قاتم للفلسطينيين والأردنيين، إذا بقي كلا الشعبين مقيّداً بالمصالح الأميركية والإسرائيلية.

لميس اندوني

محللة لشؤون الشرق الأوسط

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>